الفصل الأول

المتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية من مؤتمر جنيف إلى الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية ودعوتها إلى مؤتمر جنيف عام 1975

حكمت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الأنظمة الرسمية العربية في الفترة ما بين عامي 1974 و1983، مجموعة من التطورات المهمة والكبيرة في المنطقة ذات علاقة جوهرية: إما بوجود منظمة التحرير ودورها، وإما بالقضية الفلسطينية نفسها. وبالإمكان إجمال تلك التطورات في ثلاث قضايا رئيسة: **الأولى:** وجود منظمة التحرير القوي في لبنان، وتوظيف المنظمة لنتائج حرب 1973 بنجاح، في رفع منزلتها العربية والدولية. **والثانية:** الحرب الأهلية اللبنانية التي استهدفت بصيغةٍ أو بأخرى وجود منظمة التحرير، والتي دخلت على خطوطها مجموعة من القوى: اللبنانية والعربية والدولية. **والثالثة:** نهج التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي الذي ظهر في أعقاب حرب 1973، ثمَّ تحوله تدريجياً إلى نهج تسوية جزئية سارت فيه مصر بمفردها بدءاً من اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء عام 1975، فمروراً بزيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة عام 1977، ثمَّ بتوقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1978، ثمَّ انتهاءً بتوقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية عام 1979 [1].

ويبدو أنه كان ثمة تواصل بين قيادة المنظمة ومصر بعد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني؛ ففي ظل الطرح السياسي والإعلامي بدأت الأطراف الرسمية في المنظمة تعبّر عن تفهمها لبرنامج النقاط العشر، ثمَّ بدأت الفجوة تتسع بين موقف قيادة المنظمة والمعارضين داخلها لذلك البرنامج. ومن ثمَّ بدأت فيما بعد تظهر تسريبات ومعلومات حول اتصالات فلسطينية أمريكية، لاستكشاف المواقف وتهيئة الأجواء والمواقف بين الأمريكيين وقيادة المنظمة [2].

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص282.

[2]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2009/5/27.

وفي خطوةٍ لاحقة للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لكنها مهمة، تمَّ حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع، في مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط عام 1974، فقد أُتخذ قرار تُعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين: العربي والدولي ممثلاً شرعياً وحيداً غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان ذلك القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد؛ وذلك بتسليم الأردن لأول مرة بحق منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم. وكانت مصر هي المبادرة مع عددٍ من الدول العربية لتمرير ذلك القرار. وأكّدت تلك القمة في قراراتها، على حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أرضٍ يجلو عنها الاحتلال. وفيما بعد خطا النضال الفلسطيني خطوته الكبرى والأساسية، لمَّا تبنى مؤتمر القمة العربية المحدود والذي انعقد فيما بعد في الرياض في عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة. ثمَّ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر بدوره، والذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1977، صيغة الدولة الفلسطينية تلك في واحدٍ من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها[1].

ويؤكد البعض: أن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً بإصرارها على الحصول على شرعيتها المنفردة بتمثيل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لأنها بذلك رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعد أن باتت مسئوليتها بمفردها. فالعرب كانوا قبل ذلك التاريخ يتحمّلون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، رفع ياسر عرفات المسئولية عنهم فتحملّها بمفرده. وبذلك تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين، وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم[2]. بينما يرى البعض الآخر: أن ذلك الاعتراف رتّب على سياسات المنظمة نتائج بالغة السلبية، منها: انضواؤها في نطاق السياسات العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد بات على منظمة التحرير منذ ذلك الوقت، أن تُراعي الحد الأدنى العربي وتعمل ضمن أحكامه. كما بات عليها أن تتدحرج نحو

---

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر: **وثائق فلسطين**، ص425؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204-213؛ حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص51؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص34.

[2] - **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

ازدراد التنازلات العربية باسم التمسّك بالتضامن العربي؛ الأمر الذي أدّى إلى الانضواء السياسي الفلسطيني في النظام الرسمي العربي [1].

وبعد الانتصار والنجاح الذي حققته منظمة التحرير في مؤتمر الرباط، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، شُرِّعت كافة الأبواب على مصراعيها أمام نفاذ منظمة التحرير منها عالمياً. ففي 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه - كما سبق الإشارة، تمّت دعوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ كأول زعيم فلسطيني لإلقاء كلمة على منبر الأمم المتحدة، تحدّث فيها عن حق شعبه في دولة فلسطينية مستقلة. وبذلك فُتح أول نقاشٍ أجرته الجمعية العامة للقضية الفلسطينية؛ بعد أن أُدرجت على جدول أعمالها كبندٍ منفصل عن أزمة الشرق الأوسط. ومنذ ذاك التاريخ بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني؛ كقضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، واُتخذت بشأنها عدداً من القرارات، كان أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الدورة (29) بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) والذي حمل الرقم (3236)، ومنح منظمة التحرير مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار رقم (3237) الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني [2].

وكان لإلقاء ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كلمةً في الأمم المتحدة، أثرٌ بالغ في الساحة الفلسطينية خاصةً في الأراضي المحتلة. فقد احتفل أهلوها بتلك المناسبة من خلال مظاهرات الابتهاج والتأييد العارمتين، فأعلنوا إضراباً عاماً شمل معظم مناحي الحياة فيها؛ فشلّت الحركة التجارية والتعليمية. بل وأكثر من ذلك انطلق نحو ألف متظاهر في مدينة نابلس صوب ساحة المدينة مطلقين الهتافات والشعارات المؤيدة لعرفات. ولم يتوقف تأييد مناطق الضفة الغربية مع منظمة التحرير عند ذلك الحد من الترحيب والتأييد لخطاب عرفات المذكور، بل أُعتبر ذلك اليوم بداية انتفاضة شعبية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت عدة أشهر. وظلت تلك الانتفاضة تتعمّق وتترسّخ يوماً بعد يوم، كلما سقط فيها شهيد، أو أبعدت إسرائيل مدرساً أو طبيباً أو عاملاً، أو فرضت حكماً بالسجن أو بالغرامة المالية [3].

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص45.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص155-156.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص220.

وعلى أية حال: ففي عام 1975 تمكنت منظمة التحرير من اجتياز مرحلة جديدة على صعيد تمكين وتمتين وضعها الدولي؛ ففي نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قد اعترفت بالصفة التمثيلية للمنظمة ومنحتها صفة المراقب، نجد أنه في الدورة الثلاثين للجمعية العامة استطاعت المنظمة من حمل تلك الجمعية على إصدار القرار رقم (3236/ د-29)، والذي تدعوها فيه إلى الاشتراك في الجهود الدبلوماسية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط. وكان الهدف الرئيس لصدور ذلك القرار فتح الطريق أمام منظمة التحرير، للمشاركة في أعمال مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط [1]. وفي قرارٍ منفصلٍ آخر قررت الجمعية العامة تكوين لجنة معنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تتألف من عشرين دولة عضواً في الجمعية، على أن تقدّم تلك اللجنة تقريرها للأمين العام قبل الفاتح من حزيران (يونيه) 1976، الذي سيقوم بدوره بتحويل التقرير إلى مجلس الأمن الدولي [2].

وترتّب على مقررات قمة الرباط بإنفراد منظمة التحرير بالتمثيل الفلسطيني، وباتخاذ المنظمة لموقعٍ دبلوماسي وسياسي متقدم في هيئات الأمم المتحدة، أن الحكومة الأردنية وافقت على مضضٍ على قرارات القمة؛ فبدأت تضع جانباً منها موضع التطبيق العملي[3]. وعلى جانبٍ آخر ولمتابعة تنفيذ مقررات قمة الرباط، اجتمع في مقر جامعة الدول العربية في مطلع العام 1975، وزراء خارجية كل من: سوريا ومصر والأردن ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير؛ لتنظيم العلاقات بين قوى المواجهة في ضوء مقررات قمة الرباط ومن أجل تنفيذها [4].

والجدير بالذكر: أن رؤية الحركة الفلسطينية لدورها واستقلاليتها لم تكن متطابقة مع الرؤية القومية لدور الكيانية الفلسطينية؛ فحركة المقاومة الفلسطينية الرئيسة لم تكن في الأصل حركة قومية أو منبثقة عن أيٍّ من أطراف الحركة القومية. أما فصائل المقاومة الأخرى: فكانت أضعف من أن تفرض رأيها، كما لعبت الصراعات القائمة بين الأنظمة

---

[1]- المرجع السابق، ص226-227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص6 (القرار رقم 3375).

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص226-227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص7 (القرار رقم 3376).

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص230.

[4]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977، ص1.

الرسمية العربية بما فيها القومية، دوراً في إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية. وكان لامتداد تلك الخلافات إلى الساحة الفلسطينية وزيادة تدخّلات تلك الأنظمة في العمل الفلسطيني، دور في عدم التوافق بين النظام الرسمي العربي والحركة الفلسطينية. وكذلك كان لتراجع الخطاب القومي العربي على الصعيد الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، وانشغاله بأوضاعه الداخلية دورٌ في تعزيز النزعة الاستقلالية لدى الحركة الفلسطينية وقيادتها؛ فرفعت شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي كما سبق الإشارة. وقد رأت معظم الأنظمة الرسمية العربية في هذا القرار فرصة لها؛ للتحلل من مسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية؛ فرفعت مقابله شعارها القائل: "**نقبل ما يقبل به الفلسطينيون**". مع إن القيادة الفلسطينية عندما رفعت شعار استقلالية القرار الفلسطيني، لم يكن هدفها الخروج بالقضية الفلسطينية من الدائرة العربية، أو إبعاد العرب عنها، وإنما كان الهدف هو منع تدخل بعض الأنظمة الرسمية العربية في القرار الفلسطيني أو التأثير عليه، أو استخدام تلك الأنظمة للقضية الفلسطينية ورقة للمساومة عليها لتسويق سياساتها وتأمين مصالحها القطرية [1].

لكن القيادة الفلسطينية ذهبت بعيداً في تعميم وتعميق مفهوم استقلالية القرار الفلسطيني، بحيث باتت تستخدمه حتى في الأوساط الشعبية العربية وقواها السياسية والحزبية. وراحت تعتبر أي رأي أو موقف من تلك القوى مخالف لرؤية منظمة التحرير؛ وكأنه تدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية؛ مما أدّى إلى التباعد والتباين بين الحركة الشعبية العربية ومنظمة التحرير، وقد عزّز من ذلك التباعد حصر القيادة الفلسطينية لعلاقاتها العربية بالنظام الرسمي العربي [2].

وكانت حرب عام 1973، إيذاناً بنقطة تحول في نهج واشنطن إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أصبح هنري كيسنجر الذي غدا وزيراً للخارجية الأمريكية مع احتفاظه بمنصبه كمستشار للأمن القومي، قبل أقل من شهر من اندلاع تلك الحرب، هو الشخصية الأساسية لحملة دبلوماسية نشيطة بشكلٍ ملحوظ. فخلال 23 شهراً أدَّت عملية السلام إلى تغيير المناخ في الشرق الأوسط؛ ففي خلال تلك الفترة، أبرمت مصر وإسرائيل ثلاث

---

[1]- عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**".

[2]- المرجع السابق.

اتفاقيات، في حين أُبرمت واحدة بين سوريا وإسرائيل، وبرزت علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل وكانت بمثابة تحالف فعلي في كل شيء عدا الاسم. وبتوجيه من كيسنجر امتنعت الولايات المتحدة عن متابعة السعي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والذي برر ذلك بأنه وسيلة ضرورية لكسر الحواجز النفسية إلى السلام، وبناء ثقة المؤيدين المتحمسين في إمكان الوصول إلى تسوية نهائية أخيرة. وكانت دبلوماسية الخطوة خطوة التي تبناها كيسنجر، قائمة على افتراض أن المساعي الحميدة للإدارة الأمريكية، سوف تمكّن الأطراف من الاتفاق على نقاط ثانوية تافهة نسبياً، بدون الإشارة إلى المصادر الأساسية للصراع [1].

ومن ذلك: انطلق كيسنجر لرسم استراتيجية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد حرب فيتنام؛ فبعد نهاية الحرب المذكورة بدأت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)، تتصرَّف على أساس أن ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. فكانت دبلوماسية كيسنجر المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف للسلام في نهاية تلك السنة، قد دشّنت حقبة دبلوماسية جديدة في المنطقة. ولم يكن تعبير عملية السلام سوى عنواناً للجهود الأمريكية التي احتكرت لنفسها وما زالت دبلوماسية السلام، ولعلَّ أبرز ملامح تلك الدبلوماسية الأمريكية، تمثّل في معارضتها الشديدة لتدويل قضية الشرق الأوسط [2]، الذي لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا.

وكانت وساطة كيسنجر بعد حرب عام 1973، قد تكشّفت عن ثلاثة أهداف: **الأول:** القضاء على النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط؛ فكان لمغادرة 20 ألفاً من الخبراء السوفييت مصر، وهي من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج الرئيس السادات، الأثر الكبير في تفكيك مصر الناصرية. فكانت تلك هي **الخطوة الأولى** على طريق إخراج مصر من معسكر عدم الانحياز، وبناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. **والثاني:** التوصّل إلى تسوية سياسية تُحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي؛ فتنتشله من سياقه الأيديولوجي وتجعله مجرد صراع حدودي؛ فكان ذلك الانقلاب قد وجّه طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب معاً، الذين كانوا يخوضون نضالاً واحداً ضد الاستعمار الاستيطاني والاختراق الإمبريالي. **والثالث:** تجسَّد في رشوة مصر باستقرارٍ مصطنع عبر

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص100-101.

[2]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص66.

مساعدات اقتصادية وترتيبات حدودية، يضمن حيادها وإخراجها من حلبة المجابهة مع إسرائيل. أما **الهدف الإجمالي** لدبلوماسية كيسنجر: فهو أن تؤمّن للولايات المتحدة النفوذ الكافي الذي لا يتوقّف عند تحييد مصر، بل يتعدّاه: إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير لكي تقدّما أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل. وبالفعل لقد كانت رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، التي انتهت باتفاق فض الاشتباك الثانية (سيناء 1975) تسعى إلى هذا الهدف. وذلك ما منح إسرائيل الوقت الكافي لترسيم الاحتلال وتعزيز قواتها الهجومية على الجبهة الشرقية (أي جبهة إسرائيل مع سوريا)، بل إن ذلك الاتفاق جعل أمن إسرائيل ولأول مرة شأناً أمريكياً: فقد نصّت مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية في أيلول (سبتمبر) 1975، على أن الولايات المتحدة ستعقد مشاورات مع إسرائيل إذا ما تدخّل طرف ثالث (أي: الاتحاد السوفيتي) عسكرياً. بل إن الولايات المتحدة وافقت على أن تلتزم بتأمين كل ما تحتاجه إسرائيل عسكرياً، بشكلٍ مستمر وعلى المدى القريب والبعيد. وبموجب تلك المذكرة أيضاً ألزمت الولايات المتحدة نفسها بأن تستمر في رفض الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير، إلى أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وتوافق على تطبيق القرار الدولي رقم (242)، لكن الولايات المتحدة في المقابل لم تطلب من إسرائيل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية [1].

وبالتالي: فمنذ انتهاء حرب 1973 سعت الولايات المتحدة، إلى بذل كل ما في وسعها إلى فرض تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال عقد مؤتمر جنيف التي طرحت بموجبه تغيّرات شكلية تجميلية تتمثّل في الانسحاب التجميلي من هضبة الجولان السورية، والانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية، مع انسحابٍ كامل من قطاع غزة وسيناء المصرية، مع إبرام معاهدة سلام شاملة تُفضي إلى علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية... الخ. بينما تبقى مدينة القدس خارج نطاق البحث والتداول، ورفض تمثيل منظمة التحرير، وعدم المجال لبحث إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الإطلاق في الجزء الذي ستنسحب منه إسرائيل لاحقاً [2].

---

[1] - المرجع السابق، ص66-67.

[2] - محمود سويد، "**استراتيجية التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977، ص29-30؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص43.

ومع ذلك: فبعد الانتصارات السياسية العديدة التي حققتها منظمة التحرير في أروقة الأمم المتحدة، كانت الحكومة المصرية تستعجل عقد دورة أخرى لمؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط، بعد انقضاء مدة تزيد عن سنة على انعقاد دورته الأولى. وسعت مصر في ذلك الوقت مستفيدة من الاعتراف الدولي المتزايد بالمنظمة، إلى تذليل الممانعة الأمريكية حول اشتراك المنظمة في أعمال المؤتمر، على أساس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1974 تحت رقم (3236)، الذي يدعو إلى اشتراك المنظمة في المؤتمر بصفة مستقلة وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وبناءً عليه: وجّهت الحكومة المصرية في أوائل شباط (فبراير) 1975 مذكرة رسمية إلى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بشأن دعوة منظمة التحرير لحضور مؤتمر جنيف [1].

وفي تلك الأثناء كان كيسنجر كما سبق الإشارة، يقوم بمحاولات مكوكية جديدة لتحقيق اتفاق جزئي آخر في سيناء، ضمن سياسة الخطوة خطوة التي انتهجها. وأدّى تقدّم كيسنجر في محاولاته تلك واقترابه من انجاز تسوية جزئية بين مصر وإسرائيل، إلى تولّد مشاعر التخوّف والقلق لدى كل من الفلسطينيين والسوريين. وكان الفلسطينيون قد عبّروا عن قلقهم الشديد إزاء ذلك ببيان أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حملت فيه بشدة على السياسة الأمريكية، ونبّهت فيه إلى المخاطر التي قد تنجم عنها. كما أكّدت على أن الحل الجزئي الاستثنائي خطوة خطيرة تهدد مصير الأراضي العربية المحتلة ومصير القضية الفلسطينية بالتصفية، الأمر الذي اعتبره الرئيس السادات بمثابة تقريع له؛ فرفض استقبال وفد منظمة التحرير الذي قررت إرساله إلى القاهرة للتشاور مع المسئولين المصريين حول الأوضاع العربية. ويبدو أن ذلك الأمر كان مجرد سحابة صيف عابرة سرعان ما انقشعت؛ فعادت العلاقات المصرية الفلسطينية إلى طبيعتها بعد فترة قصيرة، دون أن يتبيّن مصير المشروع المصري خاصةً وأن مؤتمر جنيف لم يُعقد، وأن كل ما تحقق كان اتفاقية مصرية إسرائيلية أخرى في أيلول (سبتمبر) 1975 [2].

ومهما يكن من أمر: ففي عام 1975 توصّل الرئيس السادات إلى ما يمكن تسميته أسس بدء المفاوضات الثنائية المصرية الإسرائيلية الأربعة وهي:

---

[1] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص232-233.

[2] - المرجع السابق، ص233؛ عصام سخنيني، "**شهريات المقاومة الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 31، آذار (مارس)، 1974، ص182-183.

1- انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين.
2- إزالة جميع المستوطنات من الأراضي المصرية.
3- لا ربط بين التقدّم على المسار الفلسطيني والمسار المصري.
4- قيام السادات بزيارة للقدس ثمَّ إلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي.

وبتلك الأسس أو التفاهمات التي تمَّ التوصّل إليها، تخلّت مصر في عهد الرئيس السادات عن الأفق السياسي الناصري المتجسّد بخط سياسي واضح (القدس قبل سيناء)، معتبراً ذلك هرطقة سياسية ومصمماً على أن سيناء طريق القدس [1].

وبينما كانت العلاقات الفلسطينية المصرية: تشهد حالة من المد والجزر، وبينما كانت منظمة التحرير تحاول التغلّب على التدهور المفاجئ في علاقاتها مع الرئاسة المصرية. كان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أعلن في خطابٍ له بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاستلام حزب البعث زمام السلطة في سوريا، عن استعداده لإقامة قيادة سياسية وعسكرية سورية فلسطينية موحدة، مع توضيح أن صيغة العمل تلك سوف يتم العمل بها الآن أو في المستقبل، وسوف ينتهي العمل بها عندما تتحرر الأراضي الفلسطينية المحتلة ويقوم الكيان الفلسطيني. وعلى الرغم من أن الدعوة السورية تلك أتت بدون تنسيقٍ مسبق مع قيادة منظمة التحرير، فقد رحّبت اللجنة التنفيذية للمنظمة بها، وصرّح عبد المحسن أبو ميزر الناطق الرسمي باسمها بعد اجتماعٍ عقدته في دمشق؛ بالترحيب الكامل بتلك الدعوة، مع التقدير الكبير للرئيس الأسد على مبادرته القومية التي جسّدت الالتزام القومي والوحدة النضالية بين سوريا والثورة الفلسطينية، على طريق التحرير والعودة وتعميق التضامن العربي. ثمَّ عززت منظمة التحرير ترحيبها بالدعوة السورية، بضرورة إقامة قيادة سورية فلسطينية من خلال المجلس المركزي للمنظمة، الذي اجتمع في دمشق بناءً على طلبٍ من اللجنة التنفيذية للبحث في تلك المسألة [2].

---

[1]- هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص322-323؛ وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية سيناء (2)، انظر: تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص115-122.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص233-234.

ويبدو أن البعض الفلسطيني لم يكن مرتاحاً لتلك الدعوة السورية؛ حيث أثارت بعض الهواجس الصامتة في أوساط منظمة التحرير دون أن تعبّر عن نفسها علانيةً، خاصةً وأن الأزمة اللبنانية قد كشفت ظلالها، وانفتح بابها لدورات عديدة ومتصلة من العنف الذي استهدف منظمة التحرير في لبنان بشكلٍ مباشر. وممن أثاروا تلك المخاوف فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة عند إجابته عن سؤالٍ حول إمكانية قبول الفلسطينيين بالذهاب لمؤتمر جنيف ضمن وفد سوري، بعد قبولهم بقيادة موحدة مع سوريا؛ بأنه إذا قرر المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، بعد توافر كل الشروط المطلوبة أن يحضر الفلسطينيون مؤتمر جنيف؛ فلا بد أن يحضروا ذلك المؤتمر بوفدٍ مستقل يمثّل منظمة التحرير. لقد عمِل الفلسطينيون طويلاً من أجل أن تصبح لهم شخصية مستقلة، وكيان دولي معترف به. فلا يجوز أن تمثل الفلسطينيين إلاّ منظمة التحرير في أي مجال أو محفل دولي. وفي المقابل: فإن الفلسطينيين كانوا قد رفضوا إنابة الأردن عن منظمة التحرير في مسألة التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية؛ فاستُعيض عن ذلك بفكرة حضور ممثلين لمنظمة التحرير جلسات مؤتمر جنيف من خلال عضويتهم في وفدٍ عربي موحّد [1].

وعلى الرغم من ذلك كله: فإن مخاوف البعض الفلسطيني من التوجه السوري الجديد، لم تعكس على السطح أي تردد من جانب منظمة التحرير تجاه مسألة الوحدة النضالية موضع التنفيذ، خاصةً وأن الجانب السوري كان في البداية على الأقل جاداً في دعوته، وساعياً إلى تحقيقها. ومما يُدلل على ذلك: أنه بعد نحو شهر من اندلاع شرارة الحرب الأهلية في لبنان، كانت منظمة التحرير تتلقّى من الحكومة السورية أسماء الوفد السوري المخول بإجراء المباحثات مع الوفد الفلسطيني حول تلك المسألة. كما عقدت القيادة العسكرية السورية الفلسطينية أول اجتماع لها لبحث تطورات الأوضاع في لبنان؛ لاتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الأوضاع القائمة. وكان رد المنظمة إيجابياً، فلم تمضِ سوى أيام معدودة حتى كانت قد سمّت بدورها وفدها إلى الاجتماعات مع الجانب السوري، فتمَّ عقد دورتين من المباحثات بين الطرفين أواخر آيار (مايو) 1975، وكان السوريون حريصون على أن يكون وفدهم على مستوى عالٍ جداً. وفي المقابل: لم يكن الوفد الفلسطيني على المستوى المطلوب وبحجم أسماء الوفد السوري؛ فاضطرت القيادة الفلسطينية أمام ذلك، لضم عدد آخر من

[1]- المرجع السابق، ص234-235.

القياديين الفلسطينيين إلى الاجتماع الأول بين الطرفين، ضمَّ اثنين من قيادة حركة فتح هما: محمود عباس (أبو مازن)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، إضافةً إلى غيرهما من الأعضاء الرسميين [1].

ويبدو أنه رغم تواصل الاجتماعات بين الطرفين على صعيدي القيادتين السياسية والعسكرية فإنها لم تؤتِ أُكلها، ثمَّ توقّفت دون إبداء الأسباب أو الإفصاح عن شيء، وبقي مصير مشروع الوحدة النضالية بينهما غامضاً. ولمَّا اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في آخر دورة له عام 1975، لم يأتِ على ذكر لِما كان قد أوصى به في دورة سابقة؛ مما يشير إلى أن مشروع الوحدة لم يعد قائماً، ولم يعد يحظى برعاية أو اهتمام المؤسسة الفلسطينية التي كانت تواصل التذكير به بين حين وآخر. ويبدو أن اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية واتساع هوتها في تلك الأثناء، قد شغل الجانب الفلسطيني عن مواصلة العمل على بلورة أفكاره حول مثل تلك الوحدة، كما أدّت اتفاقية سيناء الثانية التي وُقّعت في خريف 1975، إلى انعدام فرص انعقاد مؤتمر جنيف. وفي التحليل الأخير: فتر الاهتمام العربي، بإيجاد صيغة ما تساعد بها المنظمة على حضور جلسات ذلك المؤتمر [2].

ثانياً: تداعيات الإقحام الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية على سياسات منظمة التحرير

على الرغم مما تعرّضت له منظمة التحرير من ضرباتٍ موجعة خلال تواجدها في الأردن، إلاَّ أنها تمكّنت من بسط سطوتها على الساحة اللبنانية، رغم الصدامات التي حدثت بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين؛ فأصبح لبنان المركز الرئيس للتواجد الفلسطيني بمؤسساته وقواته وحركته السياسية وفوق ذلك أصبحت القاعدة الفلسطينية في لبنان مركز إشعاع للنضال الفلسطيني. ولكن ذلك المركز الفعّال والقوي بات في الوقت نفسه هدفاً لعداء المخططات الأمريكية والإسرائيلية؛ فإسرائيل أرادات أن توظّف نتائج حرب 1973 لمصلحتها؛ فكان لا بد لإنجاح تلك المخططات وتمريرها من إزالة العقبة الفلسطينية القوية. لذلك وجدت إسرائيل والولايات المتحدة في التركيبة والصراعات

---

[1]- المرجع السابق، ص235-236.

[2]- المرجع السابق، ص236-237.

الطائفية في لبنان، مدخلاً لزعزعة القاعدة التي أقامتها منظمة التحرير لنفسها. أما الجهة اللبنانية (اليمينية) التي اتفقت مصالحها مع المخطط الإسرائيلي- الأمريكي؛ فكانت الأحزاب المسيحية المارونية (الكتائب والأحرار) التي تهدّدت مصالحها الاقتصادية والسياسية، نتيجةً لنمو الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت متحالفة مع الثورة الفلسطينية. ومع مطلع عام 1974 شهد لبنان حملة دعائية قادتها تلك الأحزاب ضد الوجود الفلسطيني فيه، وما تلا ذلك من أحداثٍ وصداماتٍ تمهيداً لمخطط التفجير المسلح الكبير الذي بدأ لاحقاً في العام التالي [1]. وكانت القوى اليمينية المسيحية اللبنانية قد رفعت شعار أن لبنان ليس هو الممر إلى فلسطين، وأن وجود الثورة الفلسطينية فيه كفيل بإحداث خللٍ في تركيبته الطائفية، لأنه يساعد على بروز قوى جديدة في الساحة اللبنانية ويقويها، على نحو لا بد أن يؤثّر على تلك التركيبة المعقدة [2].

وفي الواقع: فإن الموضوع اللبناني يُعتبر شائكاً ومعقداً وواسعاً في آنٍ واحد، لأن تمركز القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير ومعظم قواتها العسكرية في لبنان التي كانت بمثابة الحضن الدافئ، الذي تعاطف مع المقاومة الفلسطينية وقدَّم الدعم الشعبي بلا حدود لها؛ حتى شعرت المقاومة بأنها شريكٌ للشعب اللبناني في أرضه وحياته. ثمَّ بدأت القيادة الفلسطينية تنغمس في مشاكله الخاصة، والتدخّل بما لم يكن من حقها الولوج فيه، حتى تمَّ إقحامها وتوريطها في الحرب الأهلية اللبنانية. ورويداً رويداً أصبحت أصابع الاتهام تشير إلى أن المقاومة الفلسطينية هي السبب المباشر والأساسي فيما حصل. ومن المعلوم أن تواجد القيادة الفلسطينية وقواتها في لبنان شكّل دعماً معنوياً ولوجستياً للقوى الوطنية واليسارية والتقدمية والمقاومة اللبنانية الوليدة، إضافةً إلى الطبقات الشعبية الفقيرة (من: الشيعة، والسُنَّة، والدروز)، في مواجهة القوى الطبقية الرأسمالية التقليدية التي مثّلتها الطائفة المسيحية المارونية. وكان مطلوباً من الفلسطينيين بشكلٍ عام عدم التدخّل في الشأن اللبناني الداخلي الحسّاس، لكن الواقع كان غير ذلك [3].

لقد أدى الإقحام الفلسطيني في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية، إلى تغيّرات في سياسة منظمة التحرير. وفي ذلك الجانب تتحمّل حركة فتح وقيادتها خصوصاً، وبقية

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص282-283.

[2]- بسيسو، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص27.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

الفصائل الفلسطينية عموماً المسئولية الأولى التي أودت بهم إلى ذلك الإقحام، لأن تلك الفصائل لم تأخذ من أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن، دروساً وعبراً في ممارسة نضالها والتعبير عن وجودها في لبنان، بصور مغايرة لكل ممارساتها في الأردن. بل على العكس مارست نفس أساليبها السابقة، سواء أكانت بالنسبة لتمايز منظمة التحرير وحركة فتح وبقية الفصائل عن أطراف الحركة الوطنية اللبنانية من ناحية، أم من حيث تعاملها مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان، ومع الدولة اللبنانية باعتبارها سلطة أو (دولة) موازية أطلق عليها البعض: (دولة الفكهاني)، حيث تدخّلت في كافة الشؤون الحياتية والأمنية للفلسطينيين من ناحيةٍ ثانية. كما لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في الأردن؛ لكي تمارس نشاطها الفدائي ضد العدو الإسرائيلي، من خلال الحرص على سرية تدريب وانتشار الفدائيين، حيث كان من الممكن ممارسة العمل الفدائي ليلاً، ثمَّ عودة المقاتلين إلى أعمالهم المعتادة نهاراً. لكن عقلية القيادة البورجوازية الحريصة على الظهور العلني الفاقع والتلذّذ بالمظاهر الدبلوماسية الإعلامية، وغير ذلك من المظاهر التي راكمت عوامل نجاح كافة الأطراف، في إقحام المنظمة في آتون الحرب الأهلية اللبنانية، من منطلق حرص القوى الانعزالية وحلفائها في إسرائيل والولايات المتحدة، على أن ذلك الإقحام هو الخطوة الأولى صوب خروج المنظمة النهائي من لبنان، كما جرى لاحقاً في حزيران (يونيه) 1982 [1].

ويرى البعض: أن إقحام الفصائل الفلسطينية في آتون الحرب الأهلية اللبنانية وانخراطها بشكلٍ فعلي بيوميات الحرب، أثّر سلباً على سياسة منظمة التحرير بوقوفها إلى جانب طرفٍ ضد آخر، في الوقت الذي كانت فيه المنظمة بحاجة لجهود جميع الأطراف اللبنانية لدعم القضية الفلسطينية، دون التدخّل والغرق بتفاصيل وتعقيدات الساحة اللبنانية، وأن استثناء المنظمة لجزءٍ كبير من مسيحيي لبنان أدّى لخسارتها لهم، نتيجة وقوفها إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية. مما أدّى إلى إعطاء صورة مشوهة عن نضال الشعب الفلسطيني لدى مسيحيي الغرب، حيث كان مسيحيو لبنان بمثابة جسر الوصل ما بين الشرق والغرب [2].

---

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- مقابلة مع جمال كايد.

وقد حفل النشاط السياسي الفلسطيني خلال تلك الفترة بالعديد من الأدبيات والمداخلات الفكرية والسياسية، الأمر الذي وسّع من أفاق الفكر السياسي الفلسطيني، وزاد من شموليته ورؤيته لمجمل الأوضاع الداخلية والخارجية. وبينما كانت منظمة التحرير تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين العربي والدولي، على الرغم من تعمّق الانشقاق السياسي بين صفوفها، كانت العوامل: السياسية والطائفية والديموغرافية والاجتماعية تختمر في لبنان، مما أدّى في 13 نيسان (أبريل) 1975 إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية على إثر حادثة عين الرمانة [1]. واستمرت تلك الأحداث لمدة سنتين، حاولت خلالها القوى اليمينية الانعزالية أن تفتح جبهة قتالية ضد الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني في لبنان؛ لإلهاء منظمة التحرير عن مواجهة المخطط الأمريكي في المنطقة، وتطويق الانجازات الكبيرة التي حققتها المنظمة بين عامي 1974 وأواخر 1976 على الصعيدين: العربي والدولي، والتي تمثّلت في حسم مسألة التمثيل الفلسطيني إثر قمة الرباط العربية في تشرين أول (أكتوبر) 1974، ودعوة ياسر عرفات ثمَّ إلقائه خطابه التاريخي في الأمم المتحدة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه؛ مما كرّس مسألة انتزاع الاعتراف العربي والدولي بأحقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني [2].

وكانت منظمة التحرير قد عمدت إلى عدم المشاركة بشكلٍ رئيس في الاقتتال اللبناني الداخلي خلال الأشهر الأولى من الحرب؛ رغم وعيها التام وإدراكها بأن الحرب في الأساس موجهة ضدها. وقد بدا ذلك واضحاً للعيان في محاولة الأحزاب اليمينية تصوير ما يجري على الساحة اللبنانية، باعتباره قتالاً فلسطينياً لبنانياً [3]. ولكن مع الأشهر الأخيرة من عام 1975،

---

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر: عصام سخنيني، "**المذبحة في نيسان**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 45، آيار (مايو) 1975، ص285، 258؛ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر- غزة، 2010، ص66؛ عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973**، ج1، بيروت 1985، ص81؛ تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1993، ص207، 258؛ ليلى عيناتي، **حرب لبنان: صور - وثائق - أحداث**، بيروت، دار المسيرة للصحافة والنشر، 1977، ص17؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص217-218؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284؛ **شهريات**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 47، تموز (يوليه) 1975، ص243؛ ناجي علوش، **حول الحرب الأهلية في لبنان**، د. ن، 1976، ص40-45.

[2] - بسيسو، **منظمة التحرير**، ص267-268؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

[3] - نوّاف عبد الله، "**حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 57، 1976، ص87-105؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

تطوّرت الحرب بشكلٍ اضطر معه الفلسطينيون للتدخل بقوة وفعالية، عندما عمدت ميليشيات الأحزاب اليمينية إلى قطع طريق الجنوب من مركزها في بلدة الدامور على الطريق الساحلي، كما حاصرت وهاجمت المواقع الوطنية والمخيمات الفلسطينية الواقعة في مناطقها. فأعلنت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في 24 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، عن تشكيل القوات المشتركة بقيادة موحدة من الجانبين [1]. فالثورة الفلسطينية إذن رغبت أم لم ترغب، وجدت نفسها منغمسة في الحرب الأهلية، لأنها كانت المُستهدفة بشكلٍ أساسي خلال الشهور الأولى من تلك الحرب [2].

ونتيجة لِما سبق ذكره: فقد وجدت منظمة التحرير نفسها أمام اختبار سبق أن تعرّضت له من قبل في الأردن؛ فلم يكن أمامها سوى خيارين لا ثالث لهما: **الأول:** الخروج من المعركة والاكتفاء بالدفاع السلبي وبموقف المتفرّج، وتحمُّل أي نتيجة تنتج عن ذلك، مثل فقدان الدعم الجماهيري للمقاومة الفلسطينية التي تستمدّ منه القوة. **والثاني:** أن يكون لها دورٌ ايجابي بحيث تصبح طرفاً رئيساً في الحرب، وأن تقف إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية، التي ساندتها في العديد من الأزمات ومنها أزمة عام 1973، وأن تحسم الصراع إلى جانب كافة تلك القوى، وبالتالي: عليها أن تتحمّل ما ينطوي على ذلك من أخطار؛ كتدخّل الجيش اللبناني أو قوى إقليمية كإسرائيل؛ مما قد يؤدّي إلى تدويل الأزمة اللبنانية؛ لذلك حاولت المنظمة أن تمسك العصا من المنتصف [3].

وكانت فصائل المقاومة الفلسطينية قد أجمعت على ربط الصدامات في لبنان، بمحاولات التوصّل إلى تسوية جزئية ثانية بين مصر وإسرائيل. واندفعت على أساس ذلك التقدير على طريق الدخول كطرفٍ مباشر في الصراع المسلح إلى جانب القوى الوطنية واليسارية والإسلامية، التي كانت لاعتبارات عديدة تدعم استمرار التواجد الفلسطيني المسلح في لبنان. ففي مطلع تموز (يوليه) 1975، أشار نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى أن الأحداث الجارية في لبنان منذ أحداث عين الرمانة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات تمرير الخطوة الجزئية الثانية على جبهة سيناء، تمهيداً لإعادة بعث دور النظام الرسمي الأردني. وأكّد حواتمة: أن إدراك الثورة الفلسطينية هذه الحقيقة، هو الذي

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284-285.

[2]- عدنان العمد، "**الحرب الأهلية في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 46، 1977، ص39.

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، ص212-213.

دفعها إلى الإصرار على دحر وإفشال مخطط حزب الكتائب ومن يتبع سياسته. وذلك من خلال النضال إلى جانب الشعب اللبناني وقواه الشريفة، حتى ينتصر الخير لصالح الشعبين الشقيقين. ويبدو أن التوصّل الفعلي إلى اتفاقية سيناء الثانية في 4 أيلول (سبتمبر) 1975، قد زاد مخاوف الفصائل الفلسطينية على مستقبل تواجدها العسكري والسياسي في لبنان، وجعلها تتورّط أكثر فأكثر في الحرب الأهلية الدائرة فيه. ولم يكن من شأن المخطط الذي شرعت في تنفيذه ميليشيات الأحزاب اليمينية المسيحية، المناهضة لذلك التواجد في منتصف كانون ثانٍ (يناير) 1976، لحصار وإسقاط المخيمات الفلسطينية الواقعة في المناطق الخاضعة لنفوذها؛ لم يكن من شأنه سوى أن يزيد من وتيرة تورّط تلك الفصائل في تلك الحرب [1].

ويبدو أن التطورات التي طرأت على علاقات دول الطوق، أدّت إلى إشاعة القلق داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، وأعادت غالبية تلك الفصائل لتعيش في ظل هاجس الحصار الذي لازمها بعد صدامات الأردن عام 1970، فقد حفّز اندفاع مصر على طريق التسوية الجزئية، بما حمله من تهديدات لفرص التوصّل إلى تسوية شاملة؛ حصول تقارب سياسي بين كل من سوريا والأردن؛ مما شجّع سوريا على طرح فكرة قيام تحالف رباعي يضم إضافةً إليها كلاً من: الأردن ولبنان ومنظمة التحرير، كما دفع الأخيرة وأمام تصاعد الأخطار الناجمة عن استمرار المواجهات الدامية في لبنان إلى اتخاذ قرار التدخّل العسكري المباشر في الصراع الدائر فيه. فقد عبّر الاتجاه الغالب داخل حركة المقاومة الفلسطينية، عن مخاوفه من أن تكون تلك التطورات هدفها الحد من حرية تحرّك منظمة التحرير في لبنان وفرض الوصاية عليها. وبدخول القوات السورية إلى لبنان في مطلع حزيران (يونيه) 1976، والذي ساهمت في وقف اندفاعة القوى اللبنانية المتعاونة مع المقاومة الفلسطينية، ووقوع مواجهات عسكرية سورية - فلسطينية، تجدّد على الساحة الفلسطينية إلى جانب الخلاف الفكري بين أنصار البرنامج المرحلي ومعارضيه، والذي لم يحجبه تراجع احتمال التسوية السلمية، خلاف آخر بين أنصار النزعة القطرية وأنصار النزعة القومية، وبالتالي: برزت إلى السطح مجدداً قضايا كانت محل سجالات حامية في فترات سابقة مثل: استقلالية الثورة الفلسطينية، وطبيعة

[1] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص251-252.

علاقتها بمحيطها العربي، وموقع الكفاح المسلح الفلسطيني في إطار إستراتيجية المواجهة العربية [1].

وبينما أرجع فاروق القدومي أحد قادة فتح في نهاية عام 1976، التعارض بين الموقفين السوري الفلسطيني في لبنان إلى الخلافات السياسية القائمة بينهما مثل: الخلاف حول الدولة الفلسطينية المستقلة، والخلاف حول كون منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، معتبراً أن التنسيق مع الدول العربية في القضايا الإستراتيجية، يجب أن يقوم على قاعدة استمرار الحفاظ على الشخصية الفلسطينية المستقلة. وجدنا أن زهير محسن أمين سر منظمة الصاعقة انتقد إسراف البعض داخل صفوف المقاومة الفلسطينية في التركيز على دعوة الاستقلالية الفلسطينية، إلى الحد الذي تحوُّل معه مفهوم الاستقلالية الفلسطينية إلى موقف عدائي تجاه العرب الآخرين وخاصة قوى المواجهة، داعياً قيادة منظمة التحرير إلى التركيز على الأعمال العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بدلاً من الانشغال في معارك جانبية مع هذا البلد أو ذاك، ومشدداً على أن نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري يجب أن يكون منسّقاً مع الجيوش العربية المعنية، وألاَّ يضر بالخطة العربية العامة في مواجهة إسرائيل [2].

ومما سبق بيانه تتضح لنا عدة أمور، منها الهاجس الفلسطيني من إنهاء دوره وتواجده العسكري والسياسي في لبنان، من أن تواجه منظمة التحرير المصير نفسه الذي لاقته في الأردن؛ هو الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف التدخل المباشر في الصراع اللبناني الداخلي. كما أن التوجّه المصري الرسمي نحو التوصّل إلى أية حلول سلمية جزئية مع إسرائيل، على نحو توقيع معاهدة فض الاشتباك الثانية في سيناء؛ دفع القيادة الفلسطينية إلى محاولة خلط الأوراق في المنطقة من خلال زيادة توتير الساحة اللبنانية؛ في محاولةٍ منها لإرغام الحكومة المصرية على وقف ذلك التوجّه، الذي اعتقد الفلسطينيون أنه سيؤدي إلى تقزيم دورهم في أية تسوية مستقبلية. كما أن هاجس الاستقلالية السياسية لمنظمة التحرير، وخشية قيادتها من فقدانها لهذه الاستقلالية لحساب نظام عربي بعينه كسوريا، أجبر تلك القيادة على الانزلاق في أتون حربٍ قد تؤدي إلى فقدانها جزء من رصيدها

---

[1]- المرجع السابق، ص252-253.

[2]- المرجع السابق، ص253-254.

الجماهيري في لبنان، وذلك على حساب صراعها الرئيس مع إسرائيل العدو المباشر لمنظمة التحرير.

وفيما يخص ما ذكره فاروق القدومي عن طبيعة الخلاف الفلسطيني السوري، فإن ما ذكره صحيحاً؛ فسوريا التي تتبنّى الفكر القومي: ترى أن انزلاق قيادة منظمة التحرير نحو التوصّل إلى حلول سلمية جزئية كالبرنامج المرحلي، وما يترتب عليه من إقامة سلطة وطنية فلسطينية، تعتقد سوريا أنها ستكون منقوصة السيادة وتدور في فلك الاحتلال الإسرائيلي، كل ذلك جعل العلاقات السورية مع منظمة التحرير باردة أحياناً ومتشنجة أحياناً أخرى. لذلك كانت القيادة الفلسطينية تتوجّس خيفةً من تمكّن النظام الرسمي السوري من سحب الورقة الفلسطينية إلى جانبها، وإلغاء الدور السياسي لمنظمة التحرير. أما ما ذكره زهير محسن من إسراف بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في التركيز على دعوة الاستقلالية الفلسطينية، إلى الحد الذي تحوُّل معه مفهوم الاستقلالية الفلسطينية إلى موقف عدائي تجاه العرب الآخرين وخاصة قوى المواجهة، فإن ذلك القول له وجهان: **الأول:** أن التخوُّف الفلسطيني له ما يبرره في ظل وجود أنظمة رسمية عربية، باتت تقدّم مصالحها القطرية على حساب المصلحة القومية العليا، والمتمثلة في الحفاظ على توهّج القضية الفلسطينية. **والثاني:** أن زهير محسن محق فيما قاله عن محاولة القيادة الفلسطينية في تضخيم الخلاف مع بعض الأنظمة العربية، حول مسائل من الممكن التوصّل فيها إلى حلول معقولة تُرضي كافة الأطراف كمسألة الاستقلالية السياسية للفلسطينيين، دون أن يكون ذلك على حساب صراع الفلسطينيين العسكري مع العدو الرئيس لهم وهو إسرائيل. فإن تلك الخلافات الفلسطينية مع بعض الأنظمة العربية، سوف تُخصم من مقدراتها السياسية والعسكرية في المواجهة المصيرية مع إسرائيل، التي سوف تستفيد من أي خلاف عربي- عربي، وذلك ما كان بالفعل لاحقاً.

غير إننا نختلف مع زهير محسن فيما ذهب إليه من أن نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري، يجب أن يكون منسقاً مع الجيوش العربية المعنية، وألاَّ يضر بالخطة العربية العامة في مواجهة إسرائيل. وبناءً على ذلك القول: فلو اعتمد الفلسطينيون على الجيوش العربية إلى ما شاء الله، فلن يتمكنوا من الحصول على حقوقهم المغتصبة، خاصةً وأن ثمة فارق في ميزان القوى بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية مجتمعة من جهة، وعدم وجود إستراتيجية موحدة للجيوش العربية لمجابهة إسرائيل بعد حرب 1973 من جهةٍ أخرى.

الأمر الذي دعا بعض الدول العربية للتسرّع في تبنّي الأفكار السلمية، التي اقترحتها الإدارات الأمريكية بعد انتهاء تلك الحرب المذكورة. إذن: فلا بد من وجود قوة عسكرية فلسطينية مستقلة عن تلك الجيوش التي سلّمت بالأمر الواقع، وبضرورة التوصّل إلى أي حلول سياسية تُعيد بعضاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقاً لبعض بنود القرار الدولي (242) وليس كله. غير إن ذلك لا يمنع من وجود تنسيق عسكري بين حركة المقاومة الفلسطينية وتلك الجيوش العربية في بعض الأحيان، ولكن ليس على حساب نضال الفلسطينيين، للحصول على حقوقهم الذين هم أدرى بها من سواهم.

وفي المقابل: فإنه لا يمكننا تجاهل هدفٌ آخر للتدخل السوري في لبنان؛ فأمام التطورات الخطيرة على الساحة اللبنانية، رأت القيادة السورية بأن الأمور تتطور نحو الأسوأ، الأمر الذي يستدعي منها التحرّك إعلامياً ومحلياً لحل الأزمة؛ فصرّح عبد الحليم خدّام وزير الخارجية السوري: بأن سوريا لن تسمح بتقسيم لبنان، وأشار إلى احتمال ترتيب لقاء بين الرئيسين اللبناني سليمان فرنجية والسوري حافظ الأسد، لوضع حدٍّ للاشتباكات التي امتدّت إلى باقي أنحاء لبنان [1]. وكان خدّام قد قصد بذلك التصريح محاولات تعريب القضية اللبنانية من قِبل الرئيس المصري أنور السادات، عن طريق إيجاد حلٍّ للأزمة اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية، الأمر الذي كانت ترفضه سوريا جملةً وتفصيلاً؛ كون الأزمة اللبنانية حسب الرأي السوري أزمة داخلية بين الطوائف اللبنانية لا يمكن تدويلها عربياً [2].

ومهما يكن من أمر: فإن جملة الأهداف التي وضعتها القيادة السورية كمبررٍ لتدخلها في الشأن اللبناني تنحصر في الأهداف التالية: **الأول:** الهدف السياسي، وذلك: بجعل الدولة اللبنانية تأتمر بإمرتها. **والثاني:** الهدف الاقتصادي، لدعم الاقتصاد السوري وذلك من خلال تشغيل العمالة السورية، والاستفادة من السوق اللبناني بتوزيع المنتجات السورية بدون جمارك. **والثالث:** الهدف العسكري، لمنع غزو إسرائيل للبنان [3]. **والرابع:** وهو الأهم وبما أن

---

[1]- مركز التوثيق والبحوث اللبناني، **العلاقات اللبنانية السورية (1943-1985)**، ج1، بيروت، 1986، ص330.

[2]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص73.

[3]- *Jillian Becker, **The PLO: the Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization**, London, Weidenfeld and Nicolson, p. 129.*

لبنان خاصرة سوريا الغربية الضعيفة؛ لذا: سعت إلى كبح جماح تمدد سيطرة منظمة التحرير وحليفتها الحركة الوطنية اللبنانية على لبنان [1].

وقد بدا جليّاً أن التدخّل العسكري السوري بدأ من خلال فرض حصار بحري وبري، وعن طريق التدخّل المباشر للجيش السوري، مما أدّى إلى تراجع القوات المشتركة، وإعطاء قوات الموارنة فرصة التوسّع شمالاً حتى وصلت إلى مشارف مدينة طرابلس، وكان الهدف السوري من وراء تدخّلها في الشأن اللبناني، إضعاف سيطرة عرفات على منظمة التحرير. وبالتالي: تلاقت المصالح عن قصد أو بدون قصد ما بين سوريا وإسرائيل والولايات المتحدة، وذلك من خلال موافقة كيسنجر على دخول الجيش السوري إلى لبنان، لأنه الوحيد الذي بمقدوره ضرب الفلسطينيين دون خشية حتى من الاتحاد السوفيتي، ولأنه الوحيد الذي بإمكانه ضبط المؤيدين للفلسطينيين واحتوائهم. ولذلك أرسل كيسنجر مبعوثاً أمريكياً لإقناع الموارنة المسيحيين، بأن عليهم أن يختاروا ما بين دخول القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية؛ وما بين رحيلهم عن لبنان بحجة أن الفلسطينيين والتقدميين المسلمين سيقومون بقتلهم؛ فنجح المبعوث الأمريكي بانتزاع الموافقة منهم على أن تلعب سوريا دوراً في لبنان. ثمَّ تمَّ وضع خطوط حمراء بين سوريا وإسرائيل، بأن يتم تقاسم النفوذ في لبنان: فإسرائيل في الجنوب، وسوريا في باقي المناطق. وبناءً عليه: وافقت إسرائيل على دخول الجيش السوري في حزيران (يونيه) 1976، بعد فرض شروطها المتمثّلة في ألاَّ يتجاوز الجيش السوري في انتشاره حدود نهر الليطاني ومدينة النبطية جنوباً؛ وألاَّ يستخدم أسلحة إستراتيجية؛ وألاَّ يستخدم سلاحي: الطيران والبحرية في الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية [2].

وعلى أية حال: وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب الأهلية اللبنانية قد اشتعلت واتسعت، كانت المظاهرات والإضرابات الشاملة تتجدد وتعنف في الضفة الغربية. وبعد سلسلة الانجازات الدبلوماسية والسياسية، التي حققتها منظمة التحرير في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أتت مناسبة تجديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان لمدة 6 أشهر أخرى ابتداءً من شهر كانون أول (ديسمبر) 1975، فرصة ذهبية جديدة أمام منظمة التحرير، لتأكيد مكانتها الدولية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال

---

[1] - حمدان حمدان، **تعود من الخيبات**، ط1، دمشق، بيسان للنشر، 1995، ص654.

[2] - كريم بقرادوني، **لعنة وطن**، ط1، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1991، ص67-68؛ تشيرچي، **أمريكا والسلام**، ص172-173.

مجلس الأمن الدولي. فعلى خلفية اتفاقية فض الاشتباك الثانية (سيناء 2)، التي أُبرمت في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه بين مصر وإسرائيل، بنتائجها الكارثية في تمزيق صف الدول العربية، وضعف الموقف السياسي العربي العام، وجدت الحكومة السورية نفسها مرغمة على قبول التجديد للقوات الدولية في الجولان. وعلى الرغم من ذلك كله، خاضت منظمة التحرير معركة دبلوماسية على صعيد مجلس الأمن الدولي، حققت من خلالها توجيه المجلس المذكور دعوة لها لحضور اجتماعات خاصة تُعقد في إطاره؛ لمناقشة قضية الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية [1].

وكان رد الفعل الإسرائيلي على ذلك الحدث، أن قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة جوية ضربت فيها بعض المخيمات الفلسطينية شمالي لبنان، ومع ذلك فقد جاءت النتيجة السياسية المباشرة لتلك الغارة؛ لتمنح منظمة التحرير فرصة أخرى لتأكيد أهليتها التمثيلية عبر مجلس الأمن نفسه. فخلافاً لجميع التقاليد قرر مجلس الأمن في قرار إجرائي، دعوة المنظمة إلى الاشتراك في المناقشات التي عُقدت في 5 كانون أول (ديسمبر) حول العدوان الإسرائيلي، وذلك ما حدث بالفعل. الأمر الذي دعا الوفد الإسرائيلي للانسحاب من الجلسة، احتجاجاً على ذلك الحضور الفلسطيني البارز في أروقة أهم هيئة دولية. ومع ذلك كله ظل حضور منظمة التحرير لاجتماعات مجلس الأمن حدثاً مميزاً في الحياة السياسية للمنظمة؛ بالرغم من عدم توصّل المجلس المذكور إلى قرارٍ محدّد، بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع نال ثلاثة عشر صوتاً، تضمن إدانة إسرائيل لقيامها بغاراتٍ متعمدة على الأراضي اللبنانية، غير إن ذلك لم يفتَّ في عضد منظمة التحرير، التي وجدت في مناسبة انعقاد مجلس الأمن مرة أخرى وبحضور ممثلين عنها، فرصة سانحة لإيجاد أرضية تفاوضية جديدة لها، على غير الأساس الذي عُقد عليه مؤتمر جنيف وهو القرار (242). ولتلك الغاية أجرت منظمة التحرير اتصالات عربية ودولية عديدة لاستقطاب المواقف معها؛ فأرسلت عنها وفداً كبيراً رأسه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية فيها، الذي ألقى خطاباً مطولاً لدى افتتاح اجتماعات مجلس الأمن نيابةً عن الوفود العربية [2].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص227-228.

[2]- المرجع السابق، ص228-229.

وبعد نحو أسبوعين من النقاشات والمداولات، اصطدم مشروع القرار الذي تقدّمت به دول عدم الانحياز، بممارسة الولايات المتحدة لحق النقض مرة أخرى. وكان مشروع القرار ينص على اقتناع مجلس الأمن، بأن مسألة فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأكّد على ما يلي:

1- وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الوطني الثابت في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
2- حق اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، وكذلك حق الذين لا يرغبون في العودة في استلام التعويض على أملاكهم.
3- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حزيران (يونيه) 1967.
4- وجوب اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي، ضمن حدود آمنة ومعترف بها من قِبل كل دول المنطقة؛ وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة [1].

ومما سبق ذكره يتضح لنا: أنه وعلى الرغم من أن مشروع ذلك القرار لم يُبصر النور، إلاّ أن النقاشات التي سبقته وتلته بيّنت تماماً عمق البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط. وأنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال تجاوز منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني عن أية حلول تسووية لاحقة في منطقة الشرق الأوسط، كما بيّنت أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم يعد بوسعهما رغم حق النقض الأمريكي تهميش المواقف السياسية للمنظمة، بعد أن باتت حقيقة راسخة على أرض الواقع.

وبعد سلسلة من الاستجابات السياسية التي قدمتها منظمة التحرير للمجتمعين: العربي والدولي، بدأت اتجاهات إيجابية من السياسة الأمريكية والدولية تجاهها، حيث بدأت المنظمة منذ تلك المرحلة في التحوُّل التدريجي في برنامجها، الذي تميّز بوحدانية الكفاح المسلح إلى الإيمان بالبرامج السياسية في إطار دولة فلسطينية على أية أرض يتم تحريرها [2]. بل وفوق ذلك فبعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان حدث تحول في فكر منظمة التحرير؛ بالتخلي عن مفهوم الدولة الديمقراطية لكل فلسطين، وضرورة إسراع الفلسطينيين بتحقيق

---

[1]- المرجع السابق، ص229.

[2]- جلنار النمس، "**القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1977**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 90، 1979، ص116.

شكل من أشكال الدولة ذات السيادة، وأن الحل يكمن في تعايش دولتين: فلسطينية وإسرائيلية في ظل ضمانات مشتركة من القوى العظمى [1].

ويبدو أن ثمة العديد من التبدّلات التي تمّت بعد حرب 1973، ساهمت في خلق مناخ مناسب لعملية التسوية السلمية في المنطقة؛ فالعالم العربي شهد تغيّراً ملموساً في نظرته للحل العسكري للصراع وتعذّر تحقيقه، وضعف قوة الدفع الثوري لدى العرب بعد وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وما قام به خلفه أنور السادات من خلق تغيّر في التوجهات السياسية المصرية سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية. يُضاف إلى ذلك أن استشراء الثروات الجديدة في المنطقة العربية المرتبطة بالغرب، ساهم وبشكلٍ كبير في التوجه الحثيث نحو البحث عن تسوية، تحقق طموحات الأنظمة الرسمية العربية الباحثة عن الاستقرار السياسي بكافة أنواعه [2]، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه الأصوات المنخفضة المطالبة بالتسوية السلمية، تجد جمهوراً أكثر تقبّلاً لها من السابق [3].

وفي خضم تلك الحالة، تمسّك الفلسطينيون بصيغ الحلول الجذرية لصراعهم مع إسرائيل، إلاّ أن الضغوطات التي مورست عليهم من جانب الدول العربية والاتحاد السوفيتي، وعددٍ من الدول المساندة لهم من: أفريقية وآسيوية وأوروبية لتعديل مخططاتهم وتفكيرهم، على قاعدة أن النضال الفلسطيني ينطلق من وطنٍ خاص وهوية وطنية يمكن معالجتها، بناءً على أوضاع شعب مشرّد، انصبّت تلك الضغوط في اتجاه تخلّي الفلسطينيين عن الدولة الديمقراطية العلمانية لصالح دولة فلسطينية في أجزاء من فلسطين تنسحب منها إسرائيل. ومن المؤشرات الإيجابية لتداعيات حرب 1973، التغيّر في فرضيات التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية، التي كانت من قبل تنظر لتلك القضية على أنها قضية لاجئين تحتاج لحلٍ عادل، وهو ما عبّر عنه القرار (242). ولذلك كانت كل المحاولات تصب في ايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، متجاهلةً الوجود الفلسطيني باعتباره قضية وطنية

---

[1] - فرج، **منظمة التحرير**، ص205.

[2] - إبراهيم أبو لغد، "**حرب أكتوبر واتجاهات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 45، 1975، ص9-10.

[3] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص47.

وهو ما شهد تغيّراً في أعقاب تلك الحرب، التي أفرزت توجهاً دولياً للتعامل مع خصوصية هذه القضية وبدء الاعتراف بمنظمة التحرير [1].

لذلك وبناءً على ما ذكره البعض: فإن منظمة التحرير أدركت أن كل ما يجري من أطروحات أمريكية إسرائيلية، إنما يأتي في سياق سلسلة البحث عن حلول تحول دون بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة؛ الأمر الذي شكّل دفعاً فلسطينياً معاكساً لإثبات ذاته الوطنية، متبنياً مواقف أكثر اعتدالاً وانتهاجاً للرغبات العربية والدولية ومتطلبات المرحلة الجديدة، كما وصفتها وقتذاك قيادة المنظمة [2].

وأمام التحديات السياسية الجديدة التي بدأت منظمة التحرير في مواجهتها سواء أكانت على الساحة العربية أم الدولية، مع انقسامٍ فلسطيني قادته جبهة الرفض التي برزت بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والضغوطات الأخرى التي تعرّضت لها المقاومة الفلسطينية التي تمَّ تصفيتها في الأردن في أعقاب أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، والتي أدّت إلى إقصاء المسلحين الفلسطينيين عن أطول جبهة مع الاحتلال الإسرائيلي، ثمَّ انتهاء الوجود الفلسطيني المسلح تماماً في الأردن. فقد أدّى إلى احتدام الصراع حول وحدة الضفتين، والموقف من النظام الرسمي الأردني، تُضاف إلى ذلك عوامل الصدام على الساحة اللبنانية التي سرعان ما تحوّلت إلى حربٍ أهلية، كان الهدف منها استئصال شأفة الوجود الفلسطيني من لبنان أيضاً، فلم يكن أمام حركة المقاومة الفلسطينية من خيارات سوى المواجهة المسلحة، بعد أن ارتأت أن ثمة مؤامرة لتصفيتها [3].

وقد أدّى ذلك وفي ظل اشتداد الضغوطات الإقليمية والدولية، وميل منظمة التحرير إلى القبول بالتسوية السلمية وهو ما سجّلته مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت والتي أفرزت فريقاً فلسطينياً يقود المنظمة؛ للتعاطي مع تلك المستجدات وإنشاء تسوية ممكنة التحقق وفق معطيات الحالة العربية والدولية، الأمر الذي انعكس على الفكر السياسي الفلسطيني والعمل الوطني في الدعوة إلى دولة فلسطينية مستقلة، تقوم على أي

---

[1] - غازي الخليلي، "**المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، 1976، ص8-9.

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص48.

[3] - فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص58-59.

جزء يتم تحريره من فلسطين. وذلك بعد أن تمَّ منح ذلك الفريق التأييد العربي الرسمي التام بإجماع أنظمته التي حسمت موقفها تجاه المنظمة، بإقرار انفرادية تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني، وكذلك الاعتراف الدولي بالمنظمة بوصفها ممثلة لهذا الشعب في كافة أروقة المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة [1].

ويؤكّد البعض ما سبق الإشارة إليه: بأن الحرب الأهلية اللبنانية وضعت منظمة التحرير في مواجهة مباشرة مع سوريا **من جهة**، وأحرجت أنظمة رسمية عربية أخرى **من جهةٍ ثانية**، كما وتمَّ الاعتراف بدورٍ للمنظمة في لبنان وعزّز من دورها الإقليمي **من جهةٍ ثالثة**. ولكن ذلك الوضع ضخّم من حجم ودور المنظمة أكثر من اللازم؛ فأوجد داخلها تيارات سياسية متعددة ومتباينة، ومن تلك التيارات من بدأ يُنتج فكراً تسووياً ويدعو للتواصل مع الأمريكيين والإسرائيليين [2].

ومما لا شك فيه أن المقاومة الفلسطينية لم تُؤخذ على حين غرة في لبنان؛ فأول دروس أحداث الأردن في مطلع السبعينات من القرن الفائت التي تعلمتها المقاومة، أن وراء كل عرض أمريكي للتسوية مخطط تصفية للثورة الفلسطينية. فقد فضح أندرو يونج (Andrew Young) ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي بعد استقالته من منصبه، خطط بلاده في لبنان بقوله: "**لقد كانت سياسة أمريكا منذ عام 1975 القضاء على منظمة التحرير حسبما خطّط كيسنجر، ولذلك جرى تفجير أحداث لبنان. وعلينا اليوم أن نعترف بأن منظمة التحرير ازدادت قوة، وعلينا أن نقر بوجودها ونعترف بها**". ولذلك فإن ذلك التصريح يفسّر لنا طول أمد الحرب اللبنانية [3].

والجدير بالملاحظة هنا: أن تعارض الموقفين الفلسطيني والسوري، حول مسار الحرب الأهلية في لبنان على نحوٍ واسع قد بدأ منذ أوائل العام 1976، ثمَّ تصاعد ذلك التعارض إلى درجة الخلاف السياسي في النصف الثاني من العام نفسه، وأخيراً: تطوّر الأمر إلى حد قطع كافة الجسور بينهما، حيث وصل إلى حد الصدام العسكري المباشر بين الطرفين؛ فتمَّ الإجهاز تماماً على مشروع الوحدة النضالية بينهما؛ فسوريا ذات النفوذ القوي في لبنان، كانت قد

---

[1] - المرجع السابق، ص64.

[2] - مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[3] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص319.

عمدت إلى التدخل العسكري المباشر في مجريات الأحداث اللبنانية في محاولةٍ منها للسيطرة على الوضع؛ فخلال الفترة ما بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيه) من العام نفسه، دخلت دفعات عدة من القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية، ثمَّ اندفعت صوب المناطق التي كانت تحت سيطرة الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وقد رأت تلك الأطراف التي كانت تخوض معارك ضارية في تل الزعتر وبيروت والجبل والشمال، أن التدخل السوري ما هو إلاَّ محاولة للسيطرة عليها؛ مما يعني: اختلال ميزان القوى لصالح غرمائهم، وبالتالي: تحجيم دورها سواء أكان في مطالبها الديمقراطية اللبنانية أم بالنسبة لوجود الثورة الفلسطينية وفعالياتها وحرية حركتها؛ فدارت معارك طاحنة بين الطرفين خلال صيف العام نفسه؛ مما أجبر الدول العربية لمحاولة منع تفاقم الوضع أكثر من ذلك، وللحد من الاتجاه نحو تدويل الأزمة انعقد في الرياض مؤتمر قمة سداسي في 16 تشرين أول (أكتوبر)، ضمَّ رؤساء وملوك كل من: مصر وسوريا ولبنان والسعودية والكويت ومنظمة التحرير، انتهى إلى عدة قرارات منها [1]:

1- وقف إطلاق النار.
2- تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوات ردع تعمل داخل لبنان.
3- تنفيذ اتفاق القاهرة عام 1969 المبرم بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير وملاحقه.
4- ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته.
5- ضرورة حماية منظمة التحرير.

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير، كانت قد تمكّنت من تحقيق بعضاً من إنجازاتها السياسية خلال العامين 1974 و1975، إلاَّ أنها أخذت تتعرّض طوال النصف الثاني من عام 1976؛ لبعض الإخفاقات الملموسة في محيط تواجدها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات في معقل وجودها الأساسي في لبنان؛ ولذلك تقلّصت الرقعة الجغرافية التي كانت تمارس عليها حرية إرادتها واستقلالية قرارها السياسي. وكان لسقوط مخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية دوي كبير وتأثير خطير بانحسار نفوذها، ومع ذلك فإن المركز التمثيلي لمنظمة التحرير لم يمسه الضعف ولم تعتره الشكوك، ولم تتأثّر مسألة انفرادها بتمثيل الشعب الفلسطيني بغير منازع. وفي الوقت نفسه ظل البرنامج الكياني الفلسطيني، الذي تمَّ

---

[1] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص237؛ عصام الجزار، "**تقرير قوات الردع العربية من تشرين الأول إلى كانون الثاني 1976**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 63-64، شباط - آذار (فبراير – مارس) 1977، ص210-220.

إرساء معالمه الأساسية عام 1974 ثابت الملامح الأساسية، ولم يتعرّض لأي تراجع أو اهتزاز، بل وأكثر من ذلك: قفزت المنظمة ببرنامجها الكياني خطوة مهمة وواسعة إلى الأمام، عندما طوّرت هدفها المركزي المرحلي من بناء السلطة الوطنية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وانتزعت مجدداً تأكيد جامعة الدول العربية لصفتها التمثيلية الحصرية، من خلال مؤتمري القمة اللذين عُقدا في الرياض والقاهرة في غضون تشرين أول (أكتوبر) 1976 [1].

ويعود احتفاظ منظمة التحرير بمركزها التمثيلي وببرنامجها الكياني، رغم انحسار نفوذها أواخر عام 1976 إلى دفعةٍ من الأسباب:

الأول: يعود إلى اختلاف جوهر الصراع على الساحة اللبنانية، عمَّا كان عليه على الساحة الأردنية في عام 1970؛ ففي خضم الحرب الأهلية في لبنان، لم يكن أيّاً من خصوم المنظمة في حالة تنافس معها على من يمثّل الفلسطينيين؛ فاليمينيون اللبنانيون إضافةً إلى السوريين خاضا حربهما ضدها، كل بشعاراته وأسبابه دون أن يكون بين تلك الشعارات أو الأسباب، ما يذهب إلى حد الطعن في شرعيّة الأهداف الكيانية الفلسطينية، أو التنافس على المركز التمثيلي للمنظمة. وبالتالي: فإنه بالإمكان أن نطلق على جوهر الصراع على الأراضي اللبنانية خلال تلك الفترة عددٍ من المسميات عدا الصراع الكياني، بخلاف ما كان عليه الأمر في الساحة الأردنية قبل ذلك. وإنما أخذ جوهر الصراع في تلك الفترة شكل النضال من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، أو الحفاظ على الوجود الفلسطيني، أو انتزاع مزيد من حرية الحركة وحرية العمل السياسي والعسكري وما إلى ذلك. وظلّت مسألة الأرض وهوية الشعب والنظام السياسي في لبنان خارج موضوعات الصراع، وفوق رؤوس كل المتحاربين على أرضه.

والثاني: أن مرحلة الجزر والتراجع التي ألمّت بنفوذ منظمة التحرير خلال الفترة المتأخرة من الحرب اللبنانية، جاءت في أعقاب إحراز المنظمة لسلسلةٍ من الإنجازات السياسية الحاسمة خلال العامين 1974 و1975، ولذلك فإن تلك المرحلة لم يكن بمقدورها استنفاذ الرصيد الكبير الذي كانت قد حققته المنظمة، على صعيد تماثل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، خاصةً في الأراضي المحتلة مع قيادة المنظمة ومع أهدافها المعلنة. فالحرب اللبنانية وقعت بعد أن كان التطور الكياني الفلسطيني قد امتلك

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص237-238.

ملامحه الأساسية، وأتت تلك الحرب بعد تجربة كفاحية ووطنية فلسطينية، ناهز عمرها أكثر من 10 سنوات متصلة. لذلك كانت نهايات الحرب اللبنانية مختلفة في محصلتها السياسية عن نهايات أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن؛ فمنظمة التحرير تمكّنت من انتزاع قرارات قمة الرباط العربية حول مسألة التمثيل، وبعد أن ولجت إلى أكبر مؤسسة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة، ونالت شرعية دولية بصفتها التمثيلية تلك، ثمَّ حازت على اعتراف عدد كبير من دول العالم. وفوق هذا وذاك، فإن تلك المرحلة وقعت في أعقاب موجة التأييد العلني لقيادة المنظمة وبرامجها السياسية في الأراضي المحتلة خلال العامين السابقين. وخلال مرحلة الجزر تلك وبعدها، كان من الطبيعي وعلى الرغم من الخسائر التي ألمَّت بالمنظمة في لبنان، أن تتمكن من تخطّي المأزق ثمَّ إعادة توكيد قدراتها السياسية والمادية، وتطوير برنامجها وتوطيد مركزها الاعتباري من جديد.

والثالث: أن الثورة الفلسطينية في لبنان، لم تخضْ معركتها منفردة كما كان الحال في السابق في الساحة الأردنية، بل شاركتها المعركة قوى وطنية لبنانية قاتلت بجوارهم وضحّت معهم. وكان ذلك السبب وحده كفيلاً بتخليص تلك الثورة الفلسطينية من مركّبات الشعار الفلسطيني الشهير: (**يا وحدنا**)؛ فقد أدّى وجود تحالف فلسطيني مع بعض القوى اللبنانية، إلى تغيير أساسي ملموس في المعادلات القائمة في لبنان. بينما كان التحالف الفلسطيني مع أي حركة وطنية أردنية، هو نوع من التحالف الوهمي مع طرفٍ غير قائم على أرض الواقع؛ بسبب إحكام النظام الرسمي الأردني على مقدرات المملكة الأردنية [1]، بعكس الحالة اللبنانية التي كانت تعاني انفصاماً سياسياً بين كافة أطيافها الدينية والمذهبية.

وبناءً عليه: وبالعودة إلى حصيلة الانجازات السياسية والدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير، خلال الفترة الواقعة ما بين صدور مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشرة في حزيران (يونيه) 1974، وصدور قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الرياض في تشرين أول (أكتوبر) 1976، نلاحظ أن المنظمة عززت مكانتها العربية والدولية بشكلٍ كبير، كما استعادت المسئولية الكاملة فيما يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، وعزّزت القناعة الدولية بأن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط. الأمر الذي جعل برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية برنامجاً عمومياً

[1]- المرجع السابق، ص238-240.

وغامضاً، بالنظر إلى مجموع الانجازات السياسية الحاسمة. الأمر الذي جعل الدفع بذلك البرنامج إلى درجة أكثر دقة وأوضح مدلولاً سياسياً وقانونياً، أمراً يستجيب إلى مجموع الانجازات المحققة. وكان تقرير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الذي قدمته إلى الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الشهيد كمال جنبلاط) أوائل عام 1977، حول حصيلة منجزاتها السياسية خلال العامين السابقين، قد بيّن الأرضية الصلبة التي تأسس عليها قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، ومقررات المجلس الوطني الأخير. وكان ذلك التقرير قد أوجز مجموع النتائج، التي حققتها منظمة التحرير خلال تلك الفترة كما يلي:

1- تأكيد مكانة منظمة التحرير على المستويين: العربي والدولي، بارتقائها إلى العضوية الكاملة في كل من جامعة الدول العربية وحركة دول عدم الانحياز، ثمَّ دخولها الأمم المتحدة عضواً مراقباً في جميع أجهزتها ومؤتمراتها؛ وذلك باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

2- التأكيد الدولي على أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يشتمل على حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الأوسط.

3- النجاح في جعل الأمم المتحدة هي المجال السياسي الدولي لمعالجة قضية فلسطين، بدلاً من أي مكانٍ أو مؤتمرٍ آخر.

4- النجاح في استصدار قرار من الأمم المتحدة، يحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في فلسطين، مقابل قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي شكّل أساس ومحور النشاطات الأمريكية في التسوية المزعومة.

5- النجاح بتحديد الأساس الذي ينبغي أن يكون أرضية لبحث قضية فلسطين في أي مجال، وهو قرار الأمم المتحدة رقم (3236) الذي أكّد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين.

6- الاعتراف الدولي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، في أي جهدٍ دولي تحت إشراف الأمم المتحدة معني بحل قضية فلسطين؛ باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

7- النجاح في تعزيز عزلة إسرائيل في المحافل الدولية، وإدانة الصهيونية كشكلٍ من أشكال التمييز العنصري.

8- النجاح في تبنّي المجتمع الدولي (لجنة العشرين التابعة للأمم المتحدة)، لبرنامج عملي لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [1].

وأمام كل تلك الانجازات، لم يكن أمام الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت بعد أشهر قليلة من وقف إطلاق النار في لبنان، إلاَّ أن تثني على قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي حول موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولذلك اجتمعت الهيئة الاشتراعية الأساسية لمنظمة التحرير في آذار (مارس) 1977 في القاهرة، وتبنّت في إعلانها السياسي المكون من خمس عشرة نقطة، قراراً بمواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، كما أكّدت الهيئة على حق المنظمة في الاشتراك بشكلٍ مستقل ومتكافئ، في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الإسرائيلي؛ لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وهي الحقوق التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وخاصةً القرار رقم (3236) [2].

وبذلك القرار باتت حركة التحرر الوطني الفلسطينية تملك كل ملامح الحركة الوطنية الاستقلالية، وصار لمنظمة التحرير لأول مرة منذ نشأتها برنامج استقلالي تمَّ التعبير عنه بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة. وبذلك أرسى ذلك القرار بوضوح تام المحددات الأساسية للسياسة الفلسطينية، وظل المرشد العام لتطبيقاتها الدبلوماسية والعسكرية طوال الفترة اللاحقة، حيث أجمعت كافة البيانات والمواقف الفلسطينية فيما بعد، على مطلب الاستقلال التام في إطار سياسي وقانوني محدد تعبيره الدولة الفلسطينية المستقلة. ومنذ صدور ذلك القرار باتت منظمة التحرير، بمثابة جهاز السلطة السياسية الفلسطينية المقننة بأوضاع اللجوء والظروف الانتقالية المؤقتة؛ فانتقلت بذلك على الصعيد الفلسطيني والعربي من منظمة تساوي حركة وطنية، إلى منظمة تساوي دولة ومرجعاً سياسياً قاطعاً في كل الشؤون والتفاصيل الفلسطينية [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص241-242؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)** من 12-22 آذار 1977، ص105-107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص270-271؛ حسن سعدات، "**فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 53-54، كانون ثانٍ – شباط، 1976، ص6-21.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص242-243؛ **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)**، ص105-107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص270.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص243.

ومع انتهاء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بدأت القيادة الفلسطينية تحركاتها على مستويات عدة لتحقيق الوحدة الوطنية، ولمواجهة التطورات الجديدة التي طرأت في الساحتين اللبنانية والعربية؛ فعلى صعيد الساحة اللبنانية، بدأت مع مطلع العام 1977 المرحلة الثانية من الخطة الانعزالية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، التي استهدفت اقتلاع الوجود العسكري الفلسطيني، حيث باشرت إسرائيل بربط المعاقل الانعزالية المتقاربة مع بعضها البعض؛ لاستكمال سيطرتها على المنطقة الجغرافية الواقعة بينها، وتشكيل الجيب الانعزالي. بينما على الصعيد العربي: فقد طرأ تحول خطير تمثّل بزيارة الرئيس السادات إلى القدس المحتلة في 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977 كما سيرد بيانه لاحقاً. وكان على القيادة الفلسطينية التحرّك على كافة المستويات؛ لتطويق ذيول خروج مصر من الصف العربي؛ وللتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد ولمشروع الحكم الإداري الذاتي[1].

ومهما يكن من أمر: فإن إقحام الفلسطينيين في الحرب كان منذ البداية هو بوابة الحرب ذاتها، وقد أدّت تلك الحرب واستمرارها لسنوات جاوزت الثماني إلى العديد من النتائج السياسية والعسكرية والاجتماعية الفلسطينية، سواء أكانت على مستوى المنظمة أم على مستوى كل فصيل فيها، ونورد بعض ذلك في العناوين التالية:

أ- كان من نتائج الحرب، صياغة العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في إطار ما عُرف يومها بالقيادة الموحدة، التي أصبحت القيادة الفعلية فيها لقيادة منظمة التحرير ولياسر عرفات رئيس لجنتها التنفيذية بشكلٍ محدد، وقد تكرَّس ذلك: إلى حد التفرّد والهيمنة على قرار الحركة الوطنية اللبنانية بعد استشهاد القائد الوطني اللبناني كمال جنبلاط، وكان ذلك أحد أبرز أخطاء قيادة المنظمة في إدارة معركتها والحركة الوطنية في لبنان.

ب- دفعت الحرب الأهلية اللبنانية القيادة الفلسطينية إلى إعطاء أولوية في التسليح والتشكيلات العسكرية إلى متطلّبات تلك الحرب؛ فزاد حجم الأسلحة الثقيلة، ومتطلبات القتال الموقعي عموماً على حساب المظهر الرئيس لحرب المقاومة ضد إسرائيل، وما يتطلّبه من مجموعات صغيرة خفيفة الحركة بأسلحة تناسب ما يُعرف بحرب الغوار، التي تعتمد على حنكة وبراعة المقاتل وقدرته على ضرب العدو وسرعة

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص271-272.

الحركة والاختفاء ... الخ. وعموماً فقد أصبح الجزء الرئيس من اهتمام ومقدرات الثورة الفلسطينية، مكرّساً للدفاع عنها في بيروت وباقي المناطق اللبنانية.

ج- شكّلت الحرب الأهلية مصدر استنزاف طويل لقدرات المنظمة وكل فصائل العمل الفلسطيني، وحمّلتها أعباء كبيرة لسنين طويلة لاحقة بالمسؤولية المباشرة عن أُسر آلاف الشهداء وآلاف الجرحى، بكل ما لذلك من تبعات مالية واجتماعية.

د- أحدثت الحرب ومعطياتها شرخاً كبيراً في العلاقات الفلسطينية السورية، أكبر وأخطر مما ينبغي أن تكون عليه الخلافات بين الطرفين المعنيين مباشرة بأراضيهما المحتلة، ما يفرض عليهما أن يشكلا الأساس للبناء العربي كله في مواجهة الاحتلال والسياسات العدوانية لإسرائيل تجاه الأمة العربية. وقد كان لذلك الشرخ – مع سياسات أخرى – آثاره السلبية على الثقة المتبادلة بين الطرفين وعلى الوضع الفلسطيني كله، ولا زالت تلك الآثار السلبية قائمة حتى يومنا هذا.

هـ- أنهكت الحرب الأهلية اللبنانية الثورة الفلسطينية بكل فصائلها، بما كان له من تأثير سلبي على قدرة تلك الثورة في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان فيما بعد عام 1982. فحقيقة الصمود البطولي في بيروت، لا يجوز أن تغيّب حقيقة ضعف مقاومة العدوان في باقي مناطق لبنان، وبخاصة في الجنوب اللبناني.

و- الحرب الأهلية إضافة لعوامل أخرى، جرى التطرّق لبعضها عند تناول موضوع (البرنامج المرحلي)، من العوامل التي دفعت أو على الأقل سرّعت في توجه القيادة الفلسطينية نحو التسوية [1].

وفي ختام هذه الفصل بالإمكان الوقوف عند أهم النتائج التي تمَّ التوصّل إليها:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ انتهاء حرب 1973، سعت إلى بذل كل ما في وسعها، إلى فرض تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط بالمقاييس الأمريكية التي لا تتعارض والمصالح الإسرائيلية، وذلك من خلال عقد مؤتمر جنيف التي طرحت بموجبه تغيّرات شكلية تجميلية، تمثّلت في الانسحاب التجميلي من هضبة الجولان السورية، والانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية، مع انسحابٍ كامل من قطاع غزة وسيناء المصرية، بينما تبقى مدينة القدس خارج نطاق البحث والتداول. ورفض تمثيل منظمة

[1]- مقابلة مع جميل المجدلاوي بتاريخ 2011/2/2؛ مقابلة مع جميل مزهر.

التحرير الفلسطينية، وعدم المجال لبحث إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الإطلاق على الجزء الذي ستنسحب منه إسرائيل.

- إن التخوُّف والهاجس الفلسطيني من إنهاء دوره وتواجده العسكري والسياسي في لبنان، وإلى أن تواجه منظمة التحرير المصير نفسه الذي لاقته في الأردن؛ أدّى إلى دفع القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف التدخل المباشر في الصراع اللبناني الداخلي.